

تقرير المصير كعدم سيطرة: رؤى تطبيقية بشأن فلسطين/ إسرائيل

بقلم: بروفيسور آيرس ماريون يونغ¹

يعتقد القليل من المعلقين السياسيين، اليوم، أن كل شعب مميز يمكنه - ويجب - أن تكون له دولة ذات سيادة حصرية له. وعلى الرغم من ذلك، تواصل معظم الكتابات حول تقرير مصير الشعوب تبني نموذج من تقرير المصير يعبر عن صورة الدولة ذات السيادة. ووفقاً لهذا النموذج، يعيش أفراد الشعب المقرر لمصيره سوية في منطقة واسعة من الأرض، نسبياً، لا يعيش عليها سوى أفراد من مجموعتهم، وتكون هذه المنطقة المتجانسة متواصلة وذات حدود؛ يمارس الشعب المقرر لمصيره فيها حقوقاً راسخة من الحكم الذاتي. قد لا يكون هذا الإقليم ذا سيادة، بل يمكن أن تربطه علاقة رسمية بدولة كبيرة. لكن، عندما تعيش مجموعات ذات متطلبات متضاربة في ما يتعلق بالسيادة الحصرية على منطقة ما، جنباً إلى جنب، مثل إيرلندا الشمالية أو جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، فإن من شأن التقيد بهذا النموذج أن يؤدي إلى الظلم وتأييد دوائر العنف.

يكمن أحد أسباب مثل هذه العواقب في انعدام وجود توافق بين نموذج تقرير المصير هذا، من ناحية، وبين الوضع الحقيقي للشعوب المتنازعة، من ناحية أخرى. يسكن في معظم المناطق الشاسعة عدد من الشعوب التي تعتبر نفسها مميزة، وهي عادةً ما تكون منتشرة في أنحاء هذه المنطقة، في جيوب صغيرة، بلدات، قرى أو أحياء تقع على مقربة من بلدات أو أحياء يعيش فيها أفراد من المجموعات التي يميزون أنفسهم عنها.

لذلك، وبدلاً من تأسيس مفهوم تقرير المصير على الفرضية القائلة بأن الشعوب منفصلة أو قابلة للانفصال، يجب علينا، نحن المهتمين بالسلام والعدالة، وضع مفاهيم تقرير المصير بشكل يتوافق مع حقيقة أن الشعوب تعيش، عادةً، سوية في مناطق محددة؛ لذلك فإنهم يعانون مشاكل مشتركة، وتؤثر نشاطات أفراد مجموعة واحدة على إمكانيات عمل المجموعات الأخرى.

سأقدم في هذه المقالة مفهوماً لتقرير المصير يتوافق مع الوجود "سوية باختلاف" (together-in-difference).² وفي الوقت الذي يعرض فيه المفهوم العادي تقرير المصير على أنه عدم تدخل، فإنني أقول مفهوم تقرير المصير على أنه عدم سيطرة. وتلمح مبادئ عدم السيطرة إلى العلاقة الكامنة بين وحدات تقرير المصير والتنظيم المشترك لمثل تلك العلاقات. وأقترح، بغية فهم تطبيق هذا النموذج، أخذ مطالب الشعب الأصلي كما لو أنها مطالب عادية وليست

¹ أستاذة العلوم السياسية، جامعة شيكاغو.

This paper is excerpted from my article entitled, "Self-Determination as Non-Domination: Ideals applied to Palestine/Israel," which will be published in *Ethnicities* (forthcoming 2005). The ideas developed in this article began as presentations I made at two conferences: "Collective Rights of Minorities in Multiethnic States," sponsored by Mada al-Carmel – The Arab Center for Applied Social Research held in Nazareth in December 2002; and "Constitutionalism in the Middle East: Israeli and Palestinian Perspectives," sponsored by the Center for Comparative Constitutionalism, University of Chicago, 23-25 January 2004.

² لقد أخذت هذا التعبير من مقالتي، "سوية باختلاف: تحويل منطق النزاع السياسي للمجموعات"، التي نشرت أول مرة في Will Kymlicka, ed., *The Rights of Minority Cultures* (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 155-178. يُنظر كذلك إلى طريقة التعبير عن نموذج للحكم المحلي لدى مجموعات متميزة لكنها ليست حصرية، التي دعوتها هناك "تضامن متميز". تجدر المقارنة مع فكرة التميز سوية التي تشير إليها جولي مستوف على أنها "حدود لينة" في "Soft Borders and Transnational Citizens," conference on "Identities, Affiliations, and Allegiances," Yale University, 3-4 October 2003.

استثنائية. ويلمّح هذا النموذج من تقرير المصير إلى الفيدرالية كصيغة من العيش سوية مع وحدات تقرير مصير أخرى. مع ذلك، تقترض العديد من النقاشات حول الفيدرالية أنّ الوحدات المستقلة هي مناطق كبيرة، مسكونة بشكل متجانس ومتواصلة. إنّ تعليق مثل هذه الفرضية من شأنه أن يشقّ الطريق أمام فهم العلاقات الفيدرالية على أنّها أكثر محلية، جمعية وأفقية. ومن أجل أن نبين كيف يمكن لمبدأ تقرير المصير هذا أن يساهم في تصوّر البدائل في وضع نزاع سياسي بين مجموعات، سأطبّق التحليل على وضع إسرائيل/ فلسطين.

1. الشعب الأصليّ كنموذجيّ

لقد حققت مطالب الشعوب الأصلية بتقرير المصير، خلال ربع القرن الأخير، شرعية كبيرة في المجتمع الدولي وكذلك في السياسة الداخلية للعديد من الدول. وعلى الرغم من جهود بعض الدول في ما يتعلق بتطبيق سياسة تهدف إلى استيعاب المطالب الأصلية بتقرير المصير، إلا أنّ ما من شعب أصليّ في العالم يعتقد أنّه حقّق تقرير المصير بشكل كامل. لكن، وعلى نحو متناقض، ما من شعبٍ من الشعوب الأصلية يحدّد هدفه السياسي على أنّه الانفصال عن الدولة التي تدّعي حقّ الصلاحية القضائية عليه، بغية إقامة دولته ذات السيادة. وأنا أقترح أن في إمكان مفهوم تقرير المصير، الذي يتوافق مع تطلعات معظم الشعوب الأصلية، أن يكون مجدياً أكثر بالنسبة إلى النزاعات السياسية التي تشمل الشعوب التي ترى نفسها متميّزة، إلا أنّها تعيش جنباً إلى جنب، أو أنّها منتشرة في أراضٍ متواصلة.³

إن المقومات الأخرى لوضع ومطالب الشعوب الأصلية تجعل هذا النموذج مجدياً للتظهير بشأن تقرير المصير. وقد تعرّضت الشعوب الأصلية إلى تاريخ طويل من الظلم والهيمنة تحت الاستعمار في كل مكان يكون فيه التصنيف الأصليّ مقبولاً، نسبياً، لا سيّما في أمريكا الشمالية والجنوبية، أستراليا ونيوزلندا. إن مطالب تقرير المصير التي تطرحها الشعوب الأصلية تحصل على بعض من شرعيّتها في عيني الآخرين من خلال الحكم بأنّ تاريخ السيطرة هذا كان خاطئاً وأنّ الوضعية الحالية الظالمة لمعظم الشعوب الأصلية، كأفراد ومجموعات، تقتضي أن يتمّ تحسين استقلاليتها.

لا يوجد أيّ مكان، تقريباً، تشكل الشعوب الأصلية فيه مجموعة كبيرة ومركزة في منطقة ما. علاوة على ذلك، عادةً ما يتمّ تحديد الهوية القومية بلغة المجموعات التقليدية التي تعتبر ذاتها مرتبطة بإمكانة معينة، وأنّ الشعوب التي تطالب بتقرير المصير لأنفسها هي مجموعات محلية صغيرة ومتفرقة، عادةً ما تعيش إلى جانب شعوب غير أصليّة.

يحاول بعض منظري القومية والتعددية الثقافية التخفيف من حدة النزاع بين مطلب الشعوب المتميّزة بتقرير المصير ورغبة الدول في إبقاء سيطرتها على النشاطات في منطقة معينة، من خلال المُحاججة بأنّ أفضل طريقة للاعتراف

³ إنني أناقش مطالب الشعوب الأصلية بمزيد من التفصيل وكذلك مفهوم تقرير المصير الذي أعتقد أنه يتوافق، على أفضل نحو، مع هذا الادعاء في مقالتي، "مفهومان لتقرير المصير"، في *Human Rights: Concepts, Contests*, Austin Sarat and Thomas Kearns, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2001). يُنظر، أيضاً، إلى بحوث في السياسات الأصلية في Robert A. Williams, *Linking Arms Together: American Indian Treaty Visions of Law, 1600-1800* (New York: Routledge, 1999); Franke Wilmer, *The Indigenous Voice in World Politics* (New York: Sage Publications, 1993); Paul Keal, *European Conquest and the Rights of Indigenous Peoples: The Moral Backwardness of International Society* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

بالمطالب القومية هو من خلال نظم الاستقلالية الثقافية. وتكمن القومية الليبرالية، وفقاً لهذا الرأي، في ضمان تمتع الأقليات القومية بصلاحيّة السيطرة على إنتاج الثقافة القومية، التعبير عنها ونشرها - القدرة على التحدّث بلغتهم دون عوائق، الحرية الدينيّة، حكم ذاتي في المؤسسات الدينية، إنشاء مدارس تتمتع بالاستقلالية وما شابه ذلك.⁴ لكن، لا يعتقد أيّ شعب من الشعوب الأصلية أنّ من شأن تأسيس استقلالية ثقافية، مهما بلغت أهميّتها، أن تكون كافية لممارسة حقهم في تقرير المصير. وتتضمّن مطالبهم، بشكل حتمي، السيطرة على الأرض والموارد، ليس بسبب كون هويّاتهم مرتبطة بالمكان فحسب، بل، أيضاً، لأنهم يقدّرون بأنّ تحسّنهم مادياً كأفراد ومجموعات يقتضي وجود أراضٍ وموارد يكون بمقدورهم، كمجموعة، اتخاذ قرارات مستقلة في شأنها.⁵ وأخيراً، عادةً ما تتضمّن المطالب الأصلية بتقرير المصير مطالب التوزيع المجدّد أو الإعانات المالية لمؤسساتهم الحكومية ومؤسسات الخدمات الاجتماعية. وقد قامت بعض الدول باتخاذ خطوات تستجيب لهذه المطالب. من دون هذا الدعم، وفي العديد من الحالات، ستتوفر لدى المجموعات الأصلية القليل من الوسائل لممارسة حقوقهم المتعلقة بتقرير المصير.

وهكذا، فإنّ مطالب الشعوب الأصلية بتقرير المصير تثير الأسئلة التالية: ماذا يعني أن تمارس المجموعات حقها في تقرير المصير، لكن ليس على غرار نموذج سيادة دولة - الأمة؟ كيف يمكن للمجموعات، الصغيرة نسبياً والموزعة مناطقياً بين آخرين والذين يرون أنفسهم على أنّهم ينتمون إلى مجموعات مختلفة، أن تمارس حقها في تقرير المصير دون ضرورة السيطرة على المناطق الواسعة التي يتركزون فيها والتي يحقّ لها استثناء الآخرين منها؟ كيف يمكن أن يتمّ الاعتراف بمثل تقرير المصير الموزع هذا، خصوصاً عندما يكون مطلب المجموعات بالسيطرة على الأرض والموارد مقرّراً للمصير؟ كيف يمكن فهم العلاقات بين تلك المجموعات وغير الأصليين الذين يعيشون بين ظهرانهم؟ هل هنالك مفهوم لتقرير المصير تكون فيه مثل تلك المعونات المالية، عند احتياجها، متناغمة مع مطالب الشعوب الأصلية بتقرير المصير؟

يعتقد بعض مؤيدي الفلسطينيين أنّه يمكن الدفع قدماً بمطالبهم بالعدالة من خلال محاولة الحصول على اعتراف بهم كشعب أصلي، بموجب القانون الدولي.⁶ إنني لا أحكم هنا بشأن جدارة هذه الاستراتيجية السياسية، ولا أبتغي أن أتخذ موقفاً بشأن ما إذا كان الفلسطينيون مؤهلين لصفة الأصليّة بموجب التعريف الحالي للقانون الدولي. إنني أقترح أنّ النموذج الأصليّ هو نموذج مجدّ في ما يتعلق باستيضاح ما قد يعنيه تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين، على نحو أكبر من نموذج سيادة دولة - الأمة. تتمتع وضعيّة الفلسطينيين الذين يعيشون، الآن، في إسرائيل، وكذلك الذين يعيشون في الضفة الغربية، غزة، القدس الشرقية، الأردن، سوريا ولبنان، بتشابهاً مع وضعيّة العديد من الشعوب الأصلية. وكان العديد منهم قد أرغموا على الانتقال خلال فترة الاستعمار. وتتضمّن مناطق معيّنة في إسرائيل مثل الجليل والنقب أغلبية سكانية عربيّة تجاوزها وتحيط بها قوّة وتطور دولة إسرائيل اليهودية. ويتركز الكثير من الفلسطينيين في قطاع غزة، المحاط بقوّة معادية والمنقطع عن العديد من المعونات المالية وحرية التنقل والتواصل. الفلسطينيون الآخرون مشتتون

⁴ للحصول على تعبير واضح عن هذا الموقف، يُنظر Yael Tamir, *Liberal Nationalism* (Princeton: Princeton University Press, 1993).

⁵ يشير جاكوف ليفي إلى أن منظري التعددية الثقافية والاستقلال الثقافي عادةً ما يضعون مسألة حقوق الأرض بين مزدوجين؛ يُنظر *The Multiculturalism of Fear* (Oxford: Oxford University Press, 2000)، الفصلان 6 و 7.

⁶ أمل جمال، "تسييس الأصليّة: حول أخلاقية الحقوق الجماعية العربية في إسرائيل"، لم ينشر بعد، جامعة تل أبيب، 2005. Amal Jamal, "Politicizing Indigeneity: On the Morality of Arab Collective Rights in Israel," unpublished ms. Tel Aviv University, 2005.

بشكل أكبر، وهم يعيشون في قرى صغيرة نسبياً في أرجاء مناطق الضفة الغربية أو إسرائيل، حيث يعيش اليهود وآخرون من غير الفلسطينيين؛ أو أنهم يعيشون في أحياء وجيوب في مدن مختلطة مثل القدس، تل أبيب- يافا أو حيفا. تشكل الاستقلالية الثقافية جزءاً هاماً من مطلب الفلسطينيين في تقرير المصير، ويفتقر العديد من الفلسطينيين إلى الاستقلالية الثقافية. لكن، وعلى غرار الشعوب الأصلانية، لا يمكن استيعاب مطالب الفلسطينيين بتقرير المصير من دون الاستقلالية من ناحية الأراضي والموارد وكذلك من الناحية الثقافية. وأخيراً، تتطلب ممارسة الفلسطينيين لتقرير المصير إعادة توزيع الموارد من أجل ضمان الخدمات الحكومية والاجتماعية.

2. مفهومان لتقرير المصير

على الرغم من أن العديد من المنظرين والفاعلين السياسيين، اليوم، يشكون في فكرة أن الردّ الواقعي على معظم مطالب الأمم أو الشعوب في تقرير المصير هو إقامة دولة منفصلة ذات سيادة، فإن معظم الكتابات حول تقرير المصير تتبنى نموذج سيادة الدولة كنمط لها. إنني أشير إلى ذلك على أنه نموذج تقرير المصير كعدم تدخل. ولكي تكون مجموعة ما مقررة لمصيرها فإنّ هذا يعني، في الأساس، عدم تدخل الغرباء في قرارات وأعمال المؤسسات الحاكمة بالنسبة لما يجري داخل سلطتها القضائية المنطقية. ويمكن الادعاء أن مفهوم عدم التدخل الخالص الخاص بسيادة ما، لم يكن موجوداً، عملياً، قط. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ القانون الدولي وممارسات الحكم الدولي، في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، تتضمن، بشكل متزايد، أشكالاً من السلطات المتجاوزة القوميات التي تقيد نشاطات الدول ذات السيادة، وأشكالاً من التداول والتعاون بين كيانات داخل الدول المختلفة.

إضافة إلى ذلك، ثمة عدد من السلبيات في نموذج عدم التدخل الخاص بتقرير المصير. أحد أهم الأسباب التي تدفع المجموعات للسعي وراء تقرير المصير هو الحماية من سيطرة الآخرين. ويلبّي نموذج عدم التدخل هذا الهدف بشكل غير كامل، وأحياناً لا يلبيّه البتّة. ويفترض نموذج عدم التدخل أنّ الوحدات المستقلة يمكنها أن تكون منفصلة بشكل ملائم، وهي منفصلة فعلاً، ولا تحتاج أن يكون بينها أي تفاعل آخر سوى التفاعل الذي تشارك فيه هذه الوحدات طوعاً. لكن، في الحقيقة، عادةً ما تكون شعوب العالم مختلطة من ناحية جغرافية، أو تعيش على مقربة من بعضها بعضاً، ضمن بيئات مادية واجتماعية تؤثر فيهم معاً. ويكون لديهم العديد من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية حيث يؤثر كلّ شعب من هذه الشعوب على الآخرين، ويخاطر كلّ واحد منها بأن تؤثر أعمال الآخرين فيه، بشكل مناقض لمصلحته، بسبب العلاقة القائمة بينهم. قد تكون بعض الوحدات الضعيفة غير حصينة أمام سيطرة الوحدات الأقوى، وذلك ليس بسبب التدخل المباشر للوحدات الأقوى، وإنما لأنّ هذه الوحدات تحدّد الظروف التي تكون فيها الوحدة الضعيفة مرغمة على العمل.

إضافة إلى ذلك، ليس في إمكان نموذج تقرير المصير كعدم تدخل حماية أفراد المجموعة الداخليين من هيمنة المؤسسات الحاكمة أو هيمنة الأفراد الداخليين الآخرين. وما يقلق بعض منظري حقوق الإنسان المعاصرين، على سبيل المثال، أنه يجب على النموذج القويّ من عدم التدخل الخاص بتقرير المصير أن يتغاضى عن التقاليد والممارسات التي يقوم من خلالها الرجال بالسيطرة على النساء.⁷ ونظراً إلى احتواء معظم السلطات القضائية المستقلة على أقليّات إثنية غير حصينة

⁷ Susan Moller Okin, *Is Multiculturalism Good for Women?* (Princeton: Princeton University Press, 1999)..

أمام سيطرة الأكرديات، فإنّ نموذج عدم التدخّل الخاصّ بتقرير المصير يتيح، ضمناً، لمثل تلك الأكرديات السّيطرة على الأقلّيّات الداخليّة.

إنني أفتّرح نموذجاً آخر لتقرير المصير يقع في صميمه هدف الاحترام المتبادل وتجنّب السيطرة. إنّ تقرير المصير يعني الاستقلاليّة: يجب على الكيان المقرّر لمصيره أن يكون قادراً على تحديد أهدافه وعلى العمل بغية تحقيقها، ضمن حدود احترام وتعاون الأطراف التي يتفاعل ويقيم علاقة معها. إنّ تقرير المصير، بمفهوم عدم السيطرة، يؤدي إلى افتراض عدم التدخّل.⁸ لكن، يمكن للأطراف الخارجيّة التي تعتقد أن أعمال الطرف المستقلّ تؤثر فيها بشكل سلبيّ أن تطرح مطلباً شرعيّاً على الطرف المؤثر بأن يكون لها حقّ التفاوض معه حول شروط علاقاتهم والأعمال التي من شأنها أن تضرّها. وتحتاج الكيانات المقرّرة لمصيرها إلى الانضمام إلى هيئة صنع قرار من أجل تحديد إجراءات التحكيم في مثل هذه المطالب والنزاعات الممكنة. وتكون الوحدات المقرّرة لمصيرها عرضة لمواجهة بعض المشاكل المشتركة بالمقدار الذي تعيش فيه في بيئة مشتركة. وما تعنيه مواجهة مثل هذه المشاكل بشكل مستقلّ هو وجود مؤسسات لدى هذه الوحدات يمكن من خلالها مناقشة تلك المشاكل المشتركة واتخاذ القرار بشأن الخطوات الضرورية لمعالجتها. ويجب أن تكون للكيانات المقرّرة لمصيرها، ضمن هذه المؤسسات، مكانة متساوية واحترام متبادل.

3. معاني التّصميم المؤسّساتي: الفيدرالية الأفقيّة

يحتاج تقرير المصير بمفهوم عدم السيطرة، وفقاً للظروف التي تعيش فيها الشّعوب أو الوحدات محكومة بعلاقات متبادلة، حيّزياً اقتصادياً وبيئياً، إلى علاقات من الحكم المشترك بين الوحدات المقرّرة لمصيرها. وبموجب هذه الظروف، فإنّ تقرير المصير بموجب مفهوم عدم السيطرة يؤدي إلى فيدرالية لأنّ الشّعوب أو الوحدة التي تطالب بتقرير المصير تعيش مع آخرين – سوية على نفس الأراضي أو إلى جانب بعضها بعضاً، في بيئة مناطقيّة مشتركة من التفاعلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة المكثفة نسبياً. ترتبط هذه الوحدات اقتصادياً في قضايا مثل التجارة، طلب العمل، تأثير الإنتاج والموارد الماليّة في شعوبها، وفي توزيع الفرص والموارد. وتشير الفيدرالية، بشكل عامّ، الى نظام من "الحكم الذاتي إضافة إلى الحكم المشترك".⁹

على الرغم من العلاقة المتبادلة، على هذا النحو أو ذاك، فإنّ الشّعوب التي تعيش سوية عادةً ما تكون غير متساوية من ناحية قاعدة الموارد، الثراء أو القدرة على الإصرار على مصالحها. وتكمن جميع هذه العوامل في صراع محتمل بين أهداف ومصالح الوحدات، كما أنها تولّد ضروريات النجاعة بالنسبة إلى العمل المشترك لمعالجة المشاكل. وإذا لم تتوفر لهذه الوحدات المتأثرة بشكل تبادلي وسائل منظّمة لتسوية النزاع بشكل منصف، وإذا لم تتوفّر لديها طرق لمنع تحوّل العلاقة المتبادلة الى تبعيّة غير متساوية، أو إذا لم تكن لديها آليات للتعاون المتواصل. فمن المرجّح، عندها، أن تسيطر

⁸ استخلصت التمييز بين تقرير المصير كعدم تدخل وكعدم سيطرة من Philip Pettit, *Republicanism* (Oxford: Oxford University Press, 1997). تتعلّق نظرية بيّنت بحرية الأفراد؛ وقد قمت بتوسيع معنى التمييز من أجل فهم الحكم الذاتي للشّعوب.
⁹ Daniel J. Elazar, *Exploring Federalism* (Tuscaloosa: University of Alabama Press, 1987), p. 12. لوصف مفهوم إضافي للفيدرالية، يُنظر، Graham Smith, *Federalism: The Multiethnic Challenge* (London: Longman, 1995); Monserrat Guibernau, *Nations without States: Political Communities in a Global Age* (Cambridge: Polity Press, 1999).

بعض الوحدات التي كانت مستقلة سابقاً على وحدة أو وحدات أخرى. الفيدرالية هي الاسم العام لترتيبات الحكم بين كيانات ذات حكم ذاتي تشارك من خلالها سوية في مثل هذا التنظيم التعاوني.

تتعامل الأدبيات النظرية حول الفيدرالية والفيديريات الأطول بقاءً مع نموذج يتأثر بمفهوم تقرير المصير كعدم تدخل، وهي تفترض أن كل واحدة من وحدات الفيدرالية هي منطقة كبيرة متواصلة ومحددة نسبياً. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الوحدات التي تحكم ذاتها، في معظم نماذج الفيديريات، لا تقيم الواحدة منها مع الأخرى علاقات مباشرة، بل من خلال الحكومة الفيدرالية المركزية. وأخيراً، فإن تعريف صلاحيات كل واحدة من الوحدات ذات الحكم الذاتي، في معظم الفيديريات، هو ذاته. ويمكن التساؤل حول كل عنصر من عناصر نموذج الفيدرالية العادي من ناحية كونه ضرورياً، أو مرغوباً فيه لنظام حكم ذاتي ذي حكم مشترك يمكنه أن يتوافق مع مفهوم تقرير المصير كعدم سيطرة.

اللاتناسق مقابل التناسق – أثار معارضو الفيدرالية غير المتناسقة التساؤل حول الشرط الأخير من الشروط المذكورة أعلاه. تكون الفيدرالية متناسقة عندما يحدّد دستورها حقوقاً وصلاحيات متطابقة لكلّ واحدة من الوحدات المكوّنة بالنسبة إلى الحكومة المركزية وكذلك الواحدة تجاه الأخرى. تجسّد الولايات المتحدة الفيدرالية المتناسقة، ومن جهة ثانية فإن كندا تتقدّم نحو الفيدرالية اللامتناسقة بحيث تختلف السلطة القضائية في كويبيك، في نواح معينة، عن الأقاليم الأخرى. ونظراً إلى العلاقات التاريخية، الجغرافية، أو علاقات القوة بين الوحدات المندمجة ضمن النموذج الفيدرالي، فقد تكون هنالك أسباب جيّدة لتحديد الصلاحيات القضائية بشكل مختلف، و/أو تحديد علاقاتها بشكل مختلف بالنسبة إلى سيرورات الحكم الفيدرالي.

الأفقية مقابل اللامركزية – عادةً ما تتشكل النظم المسمّاة فيدرالية من مركز دستوريّ ذي سلطة محددة لكنها تغطي على الوحدات التي ليس لها علاقة رسمية الواحدة مع الأخرى سوى العلاقات عبر المركز. إلا أن بعض منظري الفيدرالية يجادلون بأن هذا النموذج لا يستوفي مبادئ الفيدرالية تماماً. ويحتاج فيران ريكيجو بأن هذا النموذج يخلط بين الفيدرالية واللامركزية المناطقية و/ أو تطبيق مبادئ التبعية (*subsidiarity*).¹⁰ ويميّز دانييل إلغاز ما يسميه نموذج "القالب" الخاصّ بالفيدرالية عن النموذج العادي للمركز - المحيط. إن نموذج القالب أكثر تركيباً من نموذج المركز - مكان مستقل، وهو يقوم بتوزيع السلطات والصلاحيات بين الوحدات من خلال شبكة من العلاقات المختلفة.¹¹

يمكننا فهم النظم الفيدرالية ذات العلاقات العمودية والأفقية في النظم الفيدرالية الممكنة. سيكون لدى أيّ نظام فيدرالي بعض القواعد والإجراءات التي تتحكم بعلاقة الوحدات بالفيدرالية بشكل عمودي، بما في ذلك تطبيق دستور فيدرالي، تنظيم عملة مشتركة، شروط التجارة بين الوحدات، ومجموعة مشتركة من الظروف البيئية. أما بالنسبة إلى العديد من

¹⁰ Ferran Requejo, "Political Liberalism and Multinational States: Legitimacy of Plural and Asymmetrical Federalism," in Alain G. Gagnon and James Tully, ed., *Multinational Democracies* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 182 .

¹¹ Daniel J. Elazar, "Autonomy in a Post-statist World, introduction to Daniel Elazar, ed., *Governing Peoples and Territories* (Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, 1982; see also op. cit., *Exploring Federalism*, Chapter 2 .

القضايا الأخرى، فتستطيع الوحدات أن تقيم العلاقات الواحدة مع الأخرى مباشرةً من دون مساعدة الحكومة الفيدرالية المركزية، أو من دون أن يكون ذلك من خلالها. وهذا ما أعنيه بالبُعد "الأفقي" للفيدرالية.¹²

المناطق الكبيرة المتواصلة مقابل المناطق الصغيرة غير المتواصلة - وأخيراً، لا تحتاج النظم الفيدرالية إلى الافتراض بأن وحدات تقرير المصير هي مناطق واسعة، متواصلة ومحددة بشكل نسبي، كما هي الحال في الفيدرالية الألمانية، على سبيل المثال. إنّ الوحدات الصغيرة، مثل المدن، البلديات والأحياء يمكن اعتبارها وحدات تحكم ذاتها موجودة ضمن القوانين الفيدرالية التي تنظم علاقات الواحدة مع الأخرى منها.

4. التطبيق على فلسطين/ إسرائيل

أكثر ما يمكنني أن أدعيه بالنسبة إلى تطبيق الأفكار المطروحة في الأقسام السابقة من هذه المقالة هو أنه يمكنها أن تساعد الفاعلين السياسيين ضمن سياق فلسطين/ إسرائيل وخارجه على تصنيف البدائل المتوفرة في الإمكانيات المؤسساتية. إن التمييز النظري بين نموذج عدم التدخل ونموذج عدم السيطرة الخاصين بتقرير المصير يقترح وجود ثلاث طرق أساسية لفهم التغيير في فلسطين/ إسرائيل من ناحية الوضع الحالي للاحتلال والمقاومة: (1) دولتان منفصلتان ذواتاً سيادة؛ (2) دولة علمانية واحدة للمنطقة، (3) فيدرالية لوحدة حكم ذاتي. يعاني المقترحان الأولان مشاكل نابجة من فرضيتهما المتعلقة بنموذج الدولة الواحدة. البديل الثالث بشكل مثلاً أعلى من تقرير المصير، بالنسبة للفلسطينيين ولليهود الإسرائيليين على حد سواء، بموجب نموذج عدم السيطرة.

1. دولتان منفصلتان ذواتاً سيادة - تطالب هذه الرؤية الأكثر انتشاراً في ما يتعلق بمستقبل المنطقة الراهن، بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وربما تشمل القدس الشرقية، رغم اختلاف المواقف بالنسبة إلى هذه المسألة. وستكون الدولة الفلسطينية مستقلة عن دولة إسرائيل وتقوم إلى جانبها، وستقوم إسرائيل - بدورها - بالانسحاب إلى حدود ما قبل عام 1967. إنني أؤيد قيام دولة فلسطينية. ومهما كانت الترتيبات المؤسساتية التي قد تكون أكثر عدالة أو مرغوباً فيها على المدى البعيد، فإن الخطوة الضرورية في اتجاه تلك الترتيبات هي أن يقوم الفلسطينيون في المناطق المحتلة، بالإضافة إلى العديدين من فلسطينيي الشتات، بممارسة المزيد من الحكم الذاتي وأن تكون لهم سلطة قانونية أوسع على الأرض والموارد. لكن، يتبنى معظم أشكال التعبير عن حلّ النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، من خلال إقامة دولتين، نموذج تقرير المصير كعدم تدخل، الأمر الذي يوحى بالفصل. إن هذه الصورة عن الدولتين المنفصلتين بشكل واضح اللتين تتمتعان بسيادة، وتقيمان فقط علاقة جوار الواحدة مع الأخرى، بموجب الاتفاقات الثنائية الرسمية، هي صورة يصعب تطبيقها في الواقع الراهن الذي يعيش فيه الفلسطينيون واليهود بشكل متداخل إلى حدّ كبير، وكذلك لكون الشروط الحالية لعلاقتهم غير متساوية بتأناً.¹³

¹² مقارنة مساهمة رينر باوبويك "الحدود السياسية في الديمقراطية متعددة المستويات." في مؤتمر حول "الهويات، الانتماءات والولاءات"، جامعة بيل 3-5 تشرين الأول 2003.

¹³ استفاد النقاش الذي يتابع مشاكل معظم صيغ حلّ الدولتين من قراءة "مقترح لتشكيل بديل في فلسطين- إسرائيل"، الأجنحة الفلسطينية البديلة، www.ap-agenda.org.

إنّ صورة الدولتين المنفصلتين ذوّاتي السيادة المتعلقة بمستقبل فلسطين/ إسرائيل لا تعالج قضيّة الوجود معاً ضمن نفس الحيز للمجموعتين. يعيش الفلسطينيون في إسرائيل في بلدات وأحياء مجاورة لبلدات وأحياء اليهود؛ يعيش حالياً عشرات ألوف اليهود في مستوطنات في المناطق المحتلة. إن هذه المناطق التي يتمّ تخيلها على أنها تتبع إلى كل واحدة من هاتين المجموعتين، لا سيما الفلسطينيين، هي غير متواصلة، ويقوم الطرفان بالمطالبة بحيز القدس المتنازع عليه. وبالطبع فإن هذه الحقائق الحالية نابعة من تاريخ طويل من سيطرة إسرائيل واستيلائها على الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، سيكون من الصعب إعادة العجلة إلى الوراء بشكل كامل، وقد تترك إعادة العجلة إلى الوراء، جزئياً، الفلسطينيين في حال أسوأ من ذي قبل.

يتأثر الفلسطينيون والإسرائيليون بشكل متشابه من بيئة المنطقة الطبيعية، مناخها ونقص المياه فيها. وترتبطهم علاقة متبادلة اقتصادياً، لكن على أساس غير متساو. إنّ إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والإعلان عن أنها دولة ذات سيادة، الأمر الذي يعني ممارسة حق تقرير المصير كعدم تدخّل، لا يساهم كثيراً في معالجة عدم المساواة العميقة والمجحفة بين إسرائيل والفلسطينيين. هل تستطيع الدولة الفلسطينية أن تكون قادرة على البقاء في الوقت الذي يستمرّ فيه الجيش والشرطة الإسرائيليان بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية المجاورة والتي تفصل بينها وبين المناطق الفلسطينية؟ في ظروف حالات التفاوت القائم في القوّة والخبرة التقيّية، كيف يمكن ضمان إمكانية وصول الدولة الفلسطينية، التي ستقوم إلى جانب إسرائيل، إلى مصادر المياه؟ ألا ينبغي أن يكون في مقدور العمال الفلسطينيين التنقل بحرية في المنطقة من أجل الذهاب إلى العمل، بما في ذلك داخل إسرائيل؟ ألا تحتاج فرص التجارة والاستثمار إلى تسهيلها في المنطقة بأكملها، من أجل تطوّر الاقتصاد الفلسطيني وازدهار الاقتصاد الإسرائيلي؟

بالإضافة إلى ذلك، فإن إقامة دولة فلسطينية لا تعالج وضع وتطلعات الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل، والذين يشكلون أكثر من خمس عدد سكانها.¹⁴ ولا يؤدي وجود دولتين إلى رفع عبء عدم المساواة والسيطرة اللذين يعاني منهما، حالياً، العديد من الفلسطينيين مواطني إسرائيل، إلا إذا كانوا راغبين في الانتقال من دولة إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية. وتشير جميع استطلاعات الرأي، في هذا الشأن، إلى أنهم غير معنيين بالقيام بذلك. ونظراً إلى كون العديد من الفلسطينيين مواطني إسرائيل يرغبون في التواصل بشكل شخصي وسياسي مع الفلسطينيين الذين يعيشون، الآن، في المناطق المحتلة، بالإضافة إلى الفلسطينيين الذين يعيشون في الأردن، لبنان وسوريا، فإنّ المؤسسات الفلسطينية التي ينفصل عنها الفلسطينيون مواطنو إسرائيل كلياً، تلائم تطلعاتهم المتعلقة بالتواصل مع المشروع الفلسطيني لتقرير المصير. ولا تستجيب، ضمن هذا السياق، معظم أشكال التعبير عن مخطّط الدولتين المنفصلتين، لتطلعات الفلسطينيين الذين يعيشون، الآن، خارج مناطق الكيانين، بالعودة إليها.

¹⁴ للحصول على تفاصيل حول وضع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، يُنظر عادلة: المركز القانوني للأقلية العربية في إسرائيل، الانتهاكات القانونية لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، 1998؛ Nadim N. Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State* (New Haven: Yale University Press, 1997); Yossi Yonah and Ishak, *State: Identities in Conflict* (New Haven: Yale University Press, 1997); Saporta, "The Politics of Lands and Housing in Israel: A Wayward Republican Discourse," *Social Identities*, Vol. 8, no. 1, 2002, pp. 91-117؛ نمر سلطاني، مواطنون بلا مواطنة، حيفا، مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2003.

2. دولة علمانية واحدة لفلسطين/ إسرائيل - يمكننا تخيل مؤسسة سياسية مختلفة كلياً لهذه المنطقة، مؤسسة تتضمن وحدة سياسية واحدة تغطي المنطقة المسماة، الآن، إسرائيل والمناطق التي تحتلها منذ عام 1967، لكنها مؤسسة لا تنتمي إلى قومية أو مجموعة دينية معينة. لقد تمّ إحياء النقاش المتعلق بالدولة العلمانية الواحدة إلى حدّ ما في أعقاب تعليق التخطيط لإقامة دولة فلسطينية منفصلة.¹⁵ إن الوضع الذي يتمّ به جميع الناس الذين يعيشون تحت نظام حكم ما بحقوق مدنية وسياسية متساوية هو مبدأ أساسي من ناحية أخلاقية ومن ناحية القانون الدولي، ويمكن المُحاججة بأن الدولة العلمانية الواحدة هي الطريقة الأكثر مباشرة لمأسسة هذا المبدأ. ولكن، وعلى الأقل في هذه المرحلة من تاريخ النزاع في المنطقة، يشكل هذا الحلّ بديلاً إشكالياً لمجرد كونه يعترف بالأفراد، فقط، ولا يعطي أية وضعية قانونية للشعوب. ويوجد بعض اليهود، داخل إسرائيل وخارجها، هذا الاقتراح لعنة لأنهم يفهمونه على أنه يزِيل إسرائيل كدولة للشعب اليهودي.¹⁶ إنهم على حقّ طالما لا يقدم هذا البديل اعترافاً عينياً لمجموعات أو لتطلعات الشعوب إلى تقرير المصير. إن للشعوب، مثل الشعبين اليهودي والفلسطيني، مطلباً شرعياً بالحصول على وسائل اجتماعية وسياسية من أجل أن تحكّم نفسها بطرقها الخاصة بها ومن أجل تجسيد التعابير العامة المتعلقة بتاريخها وثقافتها كشعوب. وتتعارض النظرة الإنسانية للدولة العلمانية الواحدة مع هذه الغايات. ويخشى كل شعب من أن يصبح مقموعاً كمجموعة ضمن هذه الدولة المحايدة ظاهرياً - اليهود لأنهم سيصبحون أقلية، والفلسطينيون لأنّ اليهود سيبدأون حياتهم في الدولة باندفاع، وثناء وامتيازات أكبر.

3. فدرالية ثنائية القومية - تقدّم المؤسسات التي تطبق مفهوم تقرير المصير كعدم سيطرة بديلاً مفهوماً ثالثاً. نحن نتصور، في هذا التطبيق، وحدة أو وحدات سياسية واضحة المعالم للشعبين اليهودي والفلسطيني. وتمارس كل وحدة أو مجموعة من الوحدات استقلالية سياسية وثقافية واستقلالية من ناحية المصادر المحلية. ولا يشمل هذا البديل، كما تصوّره، وحدتين، فقط؛ فلسطينية وأخرى يهودية، بل يتضمّن عدداً من الوحدات الصغيرة والمشتتة معرفة على أنها فلسطينية أو يهودية، إضافة إلى تلك الوحدات المعرفة وفق موقعها، فقط. ولكن، ستكون لمواطني كلّ وحدة، بغض النظر عن انتماءاتهم الجماعية، حقوق مدنية وسياسية متساوية ضمن نظام من الحكم المشترك للوحدات. ولا يمكن للرؤيا العامة للفيدرالية بين الوحدات الفلسطينية واليهودية في فلسطين/ إسرائيل أن تتصور علاقة عمودية بين المؤسسات المحلية والفيدرالية. وبدلاً من ذلك، ستحتاج المدن أو المناطق المحلية التي تحكّم ذاتها والواقعة تحت النفوذ القضائي الفلسطيني، إلى إقامة علاقات تعاون وتداول مع المدن أو المناطق المحلية الواقعة تحت النفوذ القضائي الإسرائيلي. وستمتد هذه

¹⁵ على سبيل المثال، Seif Da'Na, "Single, secular, democratic," *Al-Ahram Weekly Online*, 19-25 July 2001, Thomas L. Freidman, "One Wall, One Man, One Vote," *New York Times*, 14 September 'Issue no. 543 A Unitary Arab-Jewish Homeland Could Bring :Ahmad Samih Khalidi, "A One-State Solution :2003 Yakov M. Rabkin, "The One- 'Lasting Peace to the Middle East," *The Guardian*, 29 September 2003 Daniel Lazare, "The 'State Prescription for Mideast Peace," *Montreal Gazette*, 12 November 2003 Ali Abumamah, "Palestine/Israel: One state for all 'One-State Solution," *The Nation*, 3 November 2003 في الوقت الذي يشير فيه its citizens," *The Electronic Intifada*, 16 October 2003, www. electronicintifada.net. إلى البديل الذي يطرحه كثنائي القومية، تبدو لي رؤية طوني جودت كدولة واحدة، علمانية وفردانية؛ يُنظر Tony Judt, "Israel: The Alternative," *The New York Review of Books*, Vol. 50, no. 16, 23 October 2003 رويتين مختلفتين تأتبان تحت الشعار "ثنائي القومية" في النقاشات الحالية الدائرة حول مستقبل فلسطين/إسرائيل، لتتوافقا مع البديلين اللذين عرضتهما هنا، الأول دولة واحدة، والثاني مفهوم فيدرالي. تظهر ردود أبراهام فوكسمان، عاموس أيلون، ميخائيل وولتز وعومر بارطوف على جودت في *New York Review of Books*, Vol. 50, no. 19, 4 December 2003.

¹⁶ أنظر على سبيل المثال، ردّ يونيل إستيرون النقدي على مقال جودت، هارتس، 28 تشرين الثاني، 2003.

المناطق المحلية الموزعة المتقطعة، والموجودة ضمن إطار الفيدرالية، على أرجاء ما هو، الآن، إسرائيل والمناطق المحتلة. وستشكل العلاقات المباشرة بينها، تجسيدا للفيدرالية الأفقية من النوع الذي تمت مناقشته أعلاه.¹⁷

إن للوحدات المقررة للمصير الصغيرة نسبياً؛ بحجم مساحات السلطات البلدية أو المدن الكبيرة، والتي تقيم علاقات مع بعضها البعض بشكل أفقي، حسنة معيارية إضافية. فالوحدات التي تبدأ في مثل هذه العلاقة والتي تعتبر نفسها بإثباتها تمثل سكان المنطقة، يمكن أن تطوّر، مع مرور الوقت، إحساساً متبادلاً من التماهي لأنها تتفاعل مع المشاكل التي تواجهها سوية أو تقيم علاقات تعاون حول قضايا أو مصالح عينية.

إن فهم تقرير المصير كعدم سيطرة يوحى بأنّ السيادة كعدم تدخل هي ليست المبدأ الملائم لأي شعب من شعوب العالم، وهذا يعني أن الدول القائمة اليوم في العالم، بالإضافة إلى الشعوب المطالبة بتقرير المصير وليس لديها دول، يجب أن تطوّر المزيد من مؤسسات التعاون المدمجة على المستويين المحلي، الإقليمي والعالمي. وهكذا، لا يمكن فصل سيناريو تقرير المصير كعدم سيطرة بالنسبة إلى اليهود، الفلسطينيين والآخرين في فلسطين/ إسرائيل، عن المستقبل المتنبأ به لمنطقة الشرق الأوسط. إن أقدار الشعوب في المنطقة مرتبطة ببعضها بعضاً بشكل حتمي من خلال عوامل مثل الظروف البيئية والتفاعلات الاقتصادية. وفي النهاية، ستحتاج مؤسسات تقرير المصير الثابتة بالنسبة لليهود والفلسطينيين في المنطقة، إلى إنشاء مؤسسات موحدة فيدرالياً لحلّ النزاعات والعمل التعاوني بين العديد من الدول القائمة حالياً في المنطقة، بالإضافة إلى مجموعة من الوحدات المستقلة التي أعيد تشكيلها في فلسطين/ إسرائيل.¹⁸

إن مسألة حق الفلسطينيين، الذين تشردوا نتيجة للطريقة التي قامت بها دولة إسرائيل، في العودة إلى وطنهم هي مسألة صعبة بالنسبة لكل خيار من الخيارات الثلاثة. وربما تكون عودة الفلسطينيين إلى وطنهم هي الأسهل بالنسبة إلى خيار الدولة الواحدة. ويجب على أي ترتيب مؤسستاتي لمستقبل فلسطين/ إسرائيل أن يعترف بالفلسطينيين في الأردن، سوريا، لبنان والمناطق المحتلة الذين أرغموا، هم أو آباؤهم أو أجدادهم، على الخروج من بيوتهم. ويقدر ما يمكن أو ما يجب أن تمتد به رؤيا الفيدرالية الأفقية إلى ما وراء منطقة الشرق الأوسط بأكمله (ومبدئياً إلى أنحاء أخرى من العالم)، يمكن أن يوفر تقرير المصير كعدم سيطرة الموارد لتخيل طرق، يمكن من خلالها للاجئين الفلسطينيين، المطالبة بحقوقهم بالنسبة للعلاقة مع الفلسطينيين المشردين الآخرين.

الهدف الرئيس لهذه المقالة هو توضيح القيمة الأخلاقية لمفهوم تقرير المصير كاستقلالية علائقية أو كعدم سيطرة والدفاع عنها، أمام مبدأ تقرير المصير كعدم تدخل الذي لا يزال مقبولاً بشكل أكبر. ونظراً للعلاقات التبادلية المكثفة بين

¹⁷ يحتوي "المقترح للتشكيل البديل في فلسطين-إسرائيل" التابع للأجندة الفلسطينية البديلة تفاصيل معمقة حول السلطات القضائية غير المتجاورة وكيف يمكن لها أن تتواجد الواحدة بالنسبة للأخرى. ويذكر إدوارد سعيد، في أحد مقالاته التي يحاجج فيها ضد فكرة الدولتين المنفصلتين ذات السيادة لإسرائيل وفلسطين، أن تجسيد حق تقرير المصير للمجموعات يمكن تحقيقه على أحسن وجه من خلال "كانتونات فيدرالية"، لكنه لم يعط أي تفاصيل عن ذلك. إدوارد سعيد، "حلّ الدولة الواحدة"، نيويورك تايمز، 10 كانون الثاني، 1999.

¹⁸ يحاجج جيف هلبير لصالح نظام كونفدرالي يشمل المنطقة بأكملها في الشرق الأوسط الذي يمكنه أن يعمل كالاتحاد الأوروبي. سيحمل الأفراد مواطنة في وحدة معينة، على سبيل المثال، لكنهم يستطيعون التنقل بحرية بين الوحدات الأخرى والعيش فيها. "كونفدرالية شرق أوسطية: توجه إقليمي" دو مرحلتين" للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، شبكة الإنترنت للإعلام العربي؛ 15 كانون الثاني 2002، متوفر بصورة حية في الموقع:

الفلستينيين واليهود في أرض فلسطين/ إسرائيل، فإنني أجد هذا المفهوم ملائمًا جدًا لمحاولة تخيل الإمكانيات المؤسسية البديلة. وعادة ما تشمل النزاعات بين الشعوب في إرجاء العالم علاقات متبادلة شبيهة حيزيًا واقتصاديًا تقتضي تخيل الاستقلالية من دون الانفصال. معظم هذه المقاربات، والعلاقات المتبادلة غير المتساوية هي، أيضًا، نتيجة تاريخ من السيطرة المجحفة الذي يجب الاعتراف به، ولكن لا يمكن إبطاله بشكل كامل. والسؤال هنا هو كيف يتم توفير تقرير المصير للشعوب التي تعتبر نفسها متميزة في الوقت الذي نحدّ فيه من قدرتها على السيطرة على الآخرين ودعم مقدراتها على التعاون.

إن البديل الذي تخيلته لفلسطين/ إسرائيل هو ليس مقترحًا سياسيًا. يجب على الفاعلين السياسيين الضالعين في النزاع تطوير تلك المقترحات السياسية بأنفسهم. وعلى الرغم من قسوة بعض القادة والفاعلين السياسيين الآخرين داخل المنطقة وخارجها، ومن بينهم قادة حكومتي؛ الولايات المتحدة- إلا أن هناك أملاً في التغيير لأنّ المشاركين الفلسطينيين في المجتمع المدني يعملون على جانبي الحدّ الفاصل من أجل توفير إمكانيات جديدة للسلام.